

مقومات الأمن الغذائي في الوطن العربي وضمان استمراريتها

أ. د حاكم محسن محمد الربيعي
جامعة الكوفة - كلية الإدارة والاقتصاد

د. حيدر أحمد عباس
جامعة دمشق - كلية الاقتصاد

المقدمة

يتمثل الأمن الغذائي للفرد في تأمين الحد الأدنى من احتياجاته للغذاء طوال حياته، وعند النظر إلى مفهوم الأمن الغذائي للمجتمع فيكون المقصود بالأمن الغذائي هو قدرة المجتمع على توفير حاجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب و ضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، سواء بإنتاجها محلياً أم بتوفير حصيلة كافية من عائد الصادرات يمكن استخدامه لاستيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج المحلي. ونظراً لحيوية وخطورة الأمن الغذائي فإنه يتوجب توفير مخزون استراتيجي كافٍ من السلع الغذائية، لسد الاحتياج المحلي ولاسيما في ضوء الظروف السياسية والاقتصادية المتغيرة في العالم، من جهة أخرى فإنه تفاديّ لسوء توزيع المخزون الغذائي فإن مفهوم الأمن الغذائي يقترن بحالة توافر الفرص لكل الناس في كل الأوقات للحصول على غذاء كافٍ لحياة صحية، أو توفير الغذاء الملائم كمأ و نوعاً. ولتحقيق الاكتفاء الغذائي بالنسبة للدولة فإنها تعمل على إنتاج المتطلبات الغذائية بشكل يكون أكبر من حاجات السكان الغذائية، مع إمكانية توفر مخزون احتياطي لا يقل عن كفاية حاجة السكان لمدة ثلاثة أشهر على الأقل بما يتيح مواجهة الظروف الطارئة. وهنا ينبغي الاهتمام بكون المنتجات أقل تكلفة من المنتجات المستوردة. من جهة أخرى فإننا نعد أن توفر صادرات زراعية أو غيرها مع الافتقار إلى وفرة المتطلبات الأساسية داخل البلد قد لا يكون ضامناً للأمن الغذائي. ويكون الأمن الغذائي محققاً لأفراد المجتمع عند تطبيق منهجية توزيع الغذاء المتوفر على المواطنين بالكمية والنوعية اللازمة للحياة الطبيعية مع مراعاة التوزيع العادل.

٣- أهداف البحث

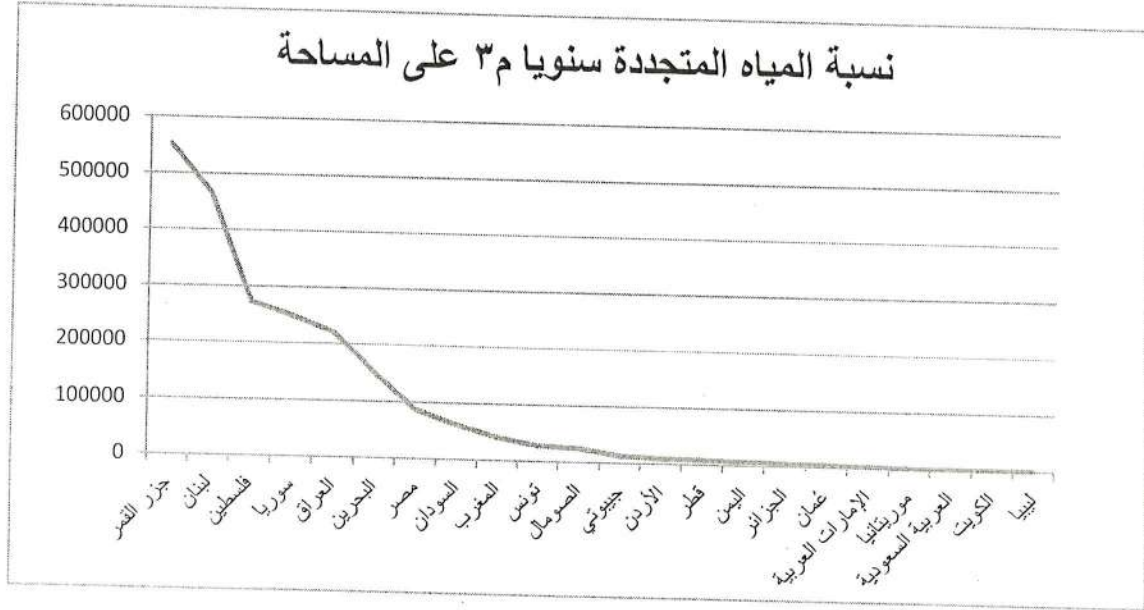
من خلال تحليل واقع المقومات الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي في البلدان العربية يهدف البحث الى تحديد مجموعة من الخطوات ذات الأولوية القصوى في حماية المواطن العربي من أزمات المناخ أو التقلبات السياسية العالمية عبر النظر إلى مقومات كل بلد بمعزل عن الأخريات والنظر في تشابك العلاقات الممكنة حول تبادل المنتجات الغذائية في سبيل تحقيق وضع غذائي مستقر وغير مرتبط بالمعونات أو الارتهانات السالبة للكرامة أو للقرار.

ثانياً: الأطار النظري للبحث

أ- الأمن الغذائي، أطار مفاهيمي

يعد الامن الغذائي من المهام الاساسية والوطنية للشعوب ولا تقل شأنًا عن مفهوم الامن القومي اذ ان الدول التي تؤمن غذاء شعوبها، تكون في مأمن من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وضمن هذا الاطار، يتطلب من الدول الحريصة على تأييد الامن الغذائي والعمل على استثمار واستغلال كل القدرات المالية والامكانيات الزراعية والتي تشمل على المساحات الصالحة للزراعة من الاراضي المتوفرة فيها واستغلال المياه الاستغلال الامثل وذلك ببناء السدود والخزانات والنواظم التي تعمل على الترشيح في استثمار المياه ودعم واسناد القوى العاملة في القطاع الزراعي وتفعيل دور الدوائر الزراعية في تقديم النصح والارشاد للمزارعين والفلاحين ولاسيما ما يتعلق باختيار نوع المحاصيل الزراعية ذات الدورة الزراعية الكثيرة والمحصول (الانتاج) الاوفر والاكفا في النوعية، اذ تتوفر في الوطن العربي امكانيات مالية ومساحات صالحة للزراعة وقوى عاملة، يمكن استثمار هذه القدرات وبالتعاون والتنسيق العربي ان يتحقق الامن الغذائي للوطن العربي.

وبالنظر إلى المنحني البياني لتمثيل نسبة وفرة المياه إلى المساحة نجد أن نصف الدول العربية في حالة شح بالمياه وذلك إذا نظرنا إلى كامل الرقعة الجغرافية للبلد. كما يوضح ذلك الشكل (١).



لكن في ضوء الظروف الحالية فقد يكون المعيار الأدق لتقدير كفاية الموارد المائية هو نصيب الفرد من المياه المتجددة في كل بلد ويبدو وكما يعبر الشكل (١):

٢-١ كفاية المياه للأرض الزراعية

تتناول هذه الفقرة كفاية المياه للأرض الزراعية وفقاً لمعيارين وهما مساحة الأرض الزراعية المتوفرة وكمية

المياه وعندئذ يبين الجدول (٢):

جدول (٢)

المساحات والأرض المروية

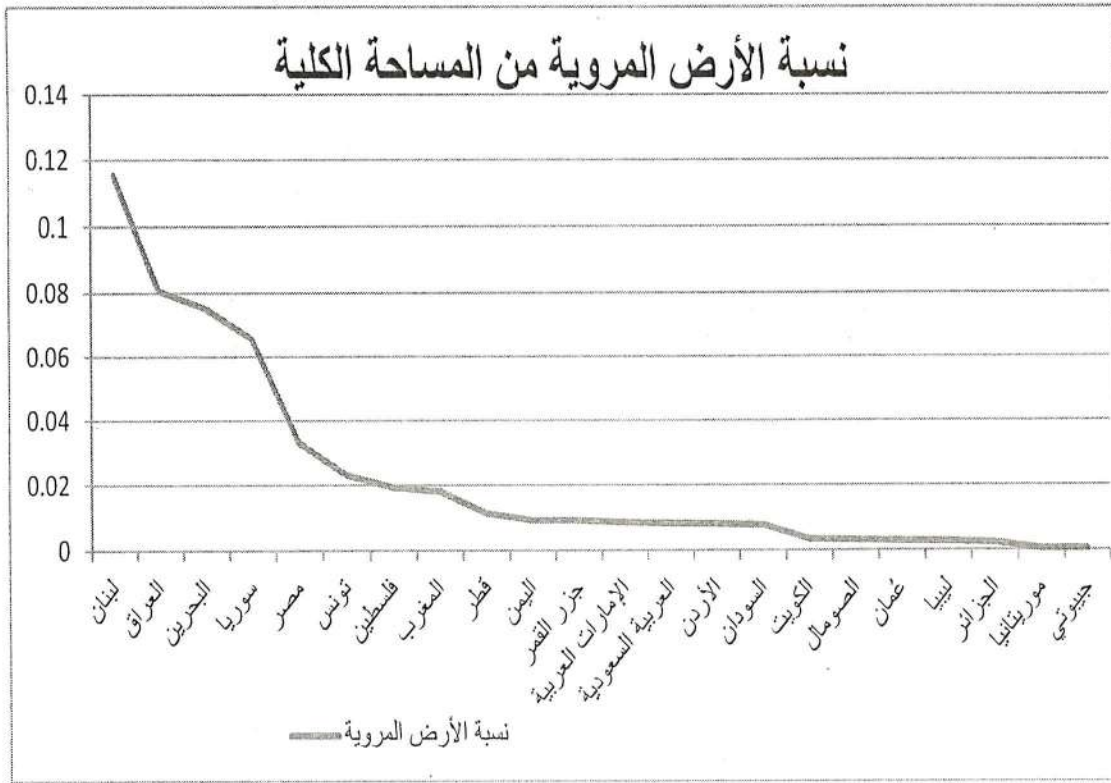
النسبة	الأرض المروية	المساحة	البلاد
0.1154	1200	10400	لبنان
0.0807	35250	437072	العراق
0.0752	50	665	البحرين
0.0655	12130	185180	سوريا
0.033	33000	1001450	مصر
0.0232	3800	163610	تونس
0.0193	120	6220	فلسطين
0.0181	12910	712550	المغرب
0.0114	130	11437	قطر
0.0093	4900	527970	اليمن
0.0092	20	2170	جزر القمر
0.0087	720	82880	الإمارات العربية
0.0083	16200	1960582	العربية السعودية
0.0081	750	92300	الأردن
0.0078	19500	2505810	السودان
0.0034	60	17820	الكويت
0.0031	2000	637657	الصومال
0.0029	620	212460	عمان
0.0027	4700	1759540	ليبيا
0.0024	5600	2381740	الجزائر
0.0005	490	1030700	موريتانيا
0.0004	10	23000	جيبوتي

وبالنظر إلى البيانات المحصلة يتضح أن العراق ومصر والسودان تحتل موقعا منطقيا بسبب توفر المياه

والسهول الخصبة لكن تأخر الجزائر بشكل كبير عن العربية السعودية بل حتى عن سوريا التي تبلغ مساحتها

٧% من مساحة الجزائر هي مسألة بحاجة للمعالجة، إذ يفترض في الحالة الطبيعية أن تقع الجزائر بعد

السودان من حيث توفر الأرض المروية.

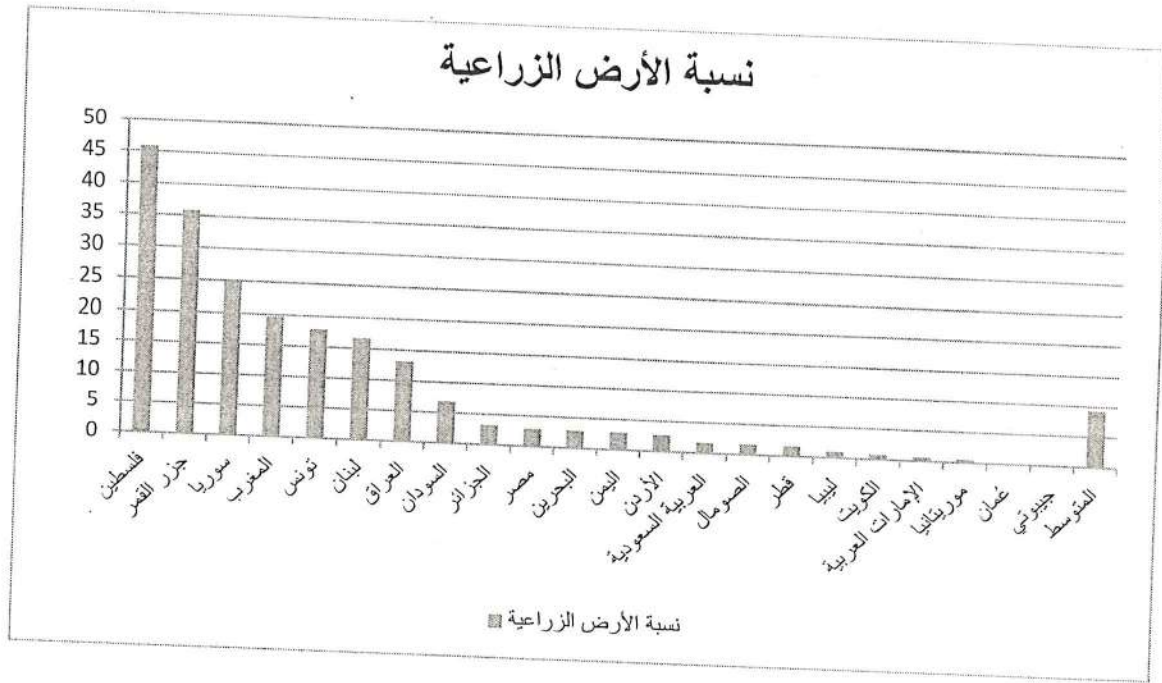


شكل (٣)

نسبة الاراضي المروية من المساحات الكلية

هنا تجدر الإشارة إلى أن تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية يبين نسبة المساحات الزراعية المروية

في الدول العربية ٢٠١٠ ، ويوضح ذلك الشكل (٤):

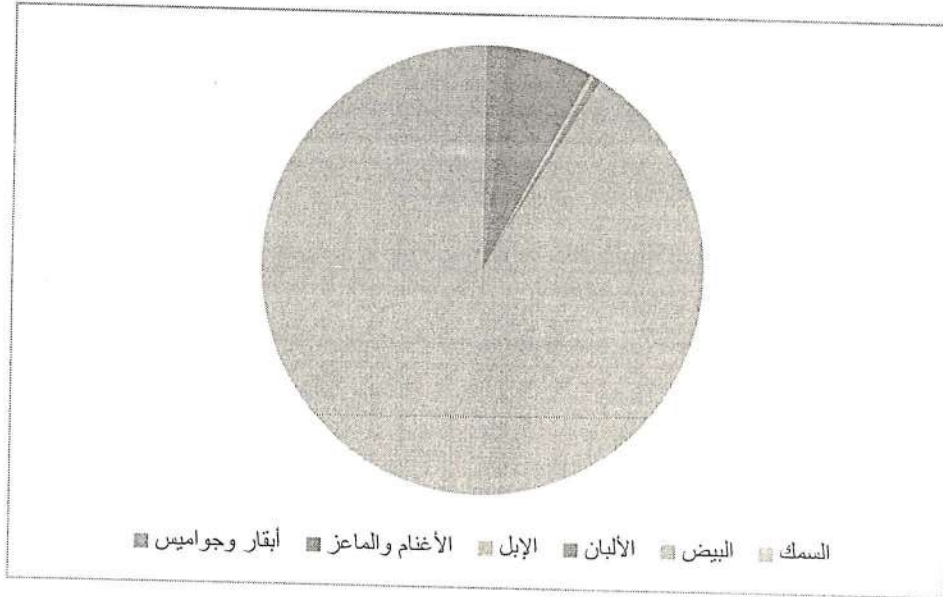


وبالعودة إلى معطيات تقرير منظمة التنمية الزراعية ٢٠١٠ نجد أن ترتيب البلدان العربية نفسه تقريبا بالنسبة للمراتب المتأخرة، لكن ترتيب الجزائر يتأخر بأربعة مراتب عن مصر وتسبقه الإمارات والأردن واليمن، كما يوضح ذلك الشكل (٥).

ومن حيث مساحة الأرض الزراعية المتوفرة في كل بلد من البلدان العربية فإنها تبين الجزائر تحتل موقعا متقدما جدا، وبالنظر إلى عدد السكان فإن الجزائر يمكن أن تكون من أوائل البلدان العربية قدرة على استثمار الزراعة المحلية لتحقيق الأمن الغذائي بل وتستطيع دعم الدول الأخرى.

٣- العنصر الثالث: الثروة الحيوانية

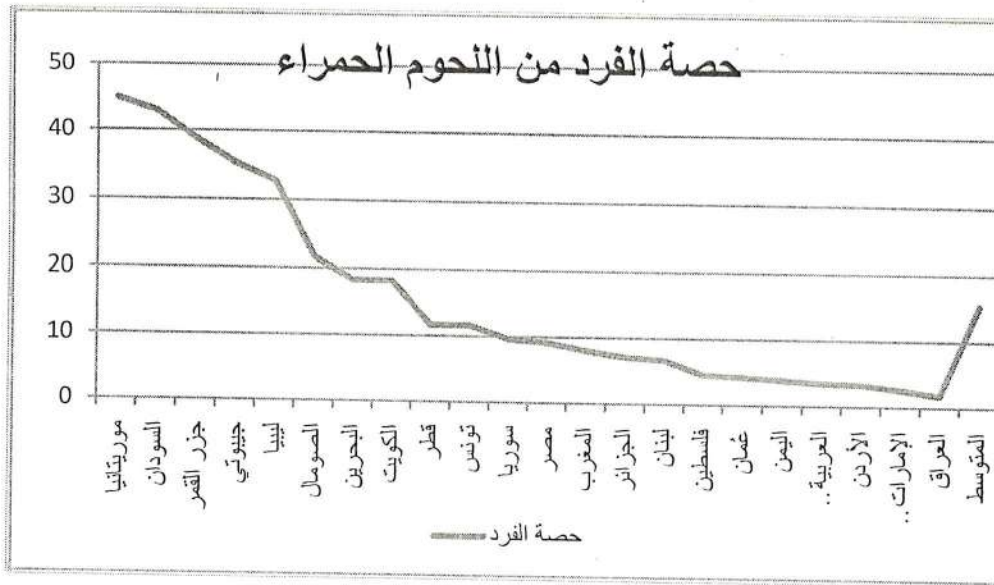
بالنظر إلى مكونات إنتاج المواد الغذائية الأساسية في الوطن العربي فنجد أن السمك يحتل المرتبة الأولى ومن ثم البيض ويتلوه لحوم الغنم والماعز ويوضح الشكل (٦) الأراضي الصالحة الزراعية.



شكل (٦)

الانتاج الحيواني

يعد المغرب ومصر وموريتانيا من أهم الدول العربية ذات الإمكانيات الإنتاجية السمكية المرتفعة، إذ يشكل إنتاج هذه الدول الثلاث ما يقارب ٧٠% من إنتاج الوطن العربي. وتأتي بعدها كل من عمان والإمارات وتونس والجزائر واليمن، إذ يبلغ إنتاج هذه المجموعة ما يقارب ٢٠% من الإنتاج العربي في العام كما يوضح ذلك الشكل (٧).

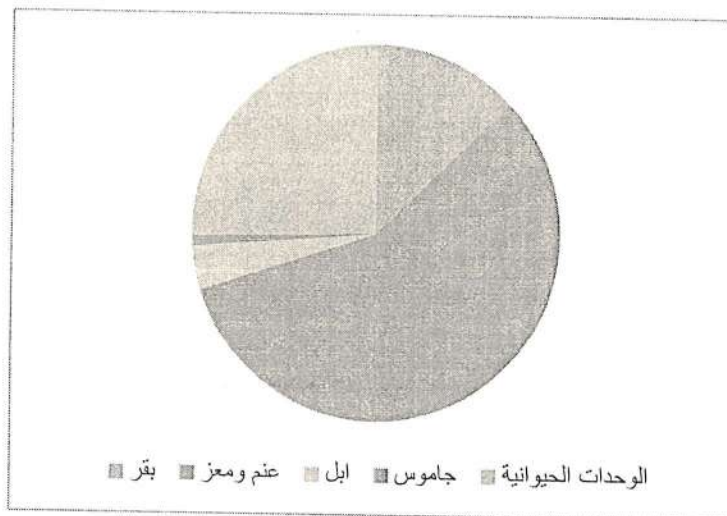


شكل (٨)

حصة الفرد من اللحوم الحمراء

أما من ناحية توزيع استهلاك اللحوم فإن أكثر من نصف كمية استهلاك اللحوم مكونة من لحوم الغنم والماعز

ويتلوها بالدرجة الثانية لحم البقر. كما في الشكل (٩):



شكل (٩)

توزيع استهلاك اللحوم



شكل (١١)

نسبة قوة العمل

٥- العنصر الخامس: الإدارة الرشيدة

وتتمثل في اتخاذ الإجراءات التي تسمح بالاستثمار الأمثل للممتلكات والمنتجات. ومن ذلك:

١ - مكافحة الهدر: تؤدي طرائق الري التقليدية إلى هدر في المياه يقدر بنحو ٣٧ %، و ينتج ذلك إذا ما عرفنا أن المزارع العربي، يستعمل كمية من المياه تصل إلى عشرة أضعاف المعدل الكافي نظريا لري هكتار واحد وهو ما يقارب ٧٥٠ م^٣، فعند انتهاج طرق الري المطورة يمكن توفير المياه المهدورة لتوظيفها في التوسع نحو ري مساحات جديدة أو استصلاحها.

٢- انتهاج برامج لتوفير أقصى ما يمكن من الغذاء من خلال مصادر محلية حتى لو كانت أكثر كلفة من الشراء.

٣- ضمان نوعية وسلامة الأغذية، إن ضعف نظم مراقبة الأغذية يعرض المستهلكين لمختلف أنواع الأمراض التي تنقلها الأغذية غير السليمة.

جدول (٤)

نسبة القوى العاملة والشريحة المنتجة في الدول المتقدمة

البلد	Area-sq	الشريحة المنتجة	GDP	نسبة القوة العاملة
فرنسا	547030	38.85	1816	0.457002
ألمانيا	357021	42.16	2446	0.525528
إيطاليا	301230	41.77	1645	0.421493
روسيا	17075200	38.15	1535	0.5175
إسبانيا	504782	39.51	1014	0.512376
الولايات المتحدة	9631418	36.27	12370	0.504845
الصين	9596960	32.26	8158	0.605827

وبالمقارنة بين معطيات الجدول (٣) و الجدول (٤) يتضح الفارق الكبير في مستوى الانتاجية.

١- مقارنة إنتاجية العامل العربي مع الإنتاجية الأمريكية:

الناتج الإجمالي للوطن العربي: 1705268.

عدد سكان الوطن العربي: 320085707

الناتج الإجمالي للولايات المتحدة: 12370000.

عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية: 295734134

نسبة المنتجين في أمريكا/نسبتهم في العرب = 1.31539108

تقدير أداء العرب فيما لو كانوا بنسبة أمريكا: 2243094.32

الخلاصة: الإنتاجية الأمريكية تعادل خمسة أضعاف الإنتاجية العربية.

٢- مقارنة إنتاجية العامل العربي مع الإنتاجية الأوروبية:

الناتج الإجمالي للاتحاد الأوربي: 12180000.

عدد سكان الاتحاد الأوربي: 456,953,258

نسبة المنتجين في أوربا/نسبتهم في العرب = 2.3279513

تقدير أداء العرب فيما لو كانوا بنسبة أوربا: 3969780.85

الخلاصة: الإنتاجية الأوروبية أفضل من الإنتاجية العربية بمقدار الضعف تقريبا.

٣- مقارنة إنتاجية العامل العربي مع إنتاجية الصين:

الناتج الإجمالي للصين: 8158000.

عدد سكان الصين: 1306313812

نسبة المنتجين في الصين/نسبتهم في العرب = 5.91924667

تقدير أداء العرب فيما لو كانوا بنسبة الصين: 10093901.9

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات

أ- الاستنتاجات

- ١- هناك مقومات للأمن الغذائي متوفرة في الدول العربية ككل من شأنها توفير القدرات اللازمة للأمن الغذائي.
- ٢- انخفاض الانتاجية العربية مقارنة بالانتاجية في الدول المتقدمة.
- ٣- تواجه بعض الدول العربية مشكلة شحة المياه وبما يشكل عقبة امام النشاط الانتاجي الزراعي.
- ٤- انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية لا غلب الدول العربية.
- ٥- عدم الاهتمام بالمياه ادى الى شحة في استخدامات المياه على مستوى الوطن العربي.

ب- التوصيات

- ١- تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول العربية من اجل تعبئة القدرات المادية والمالية لتنشيط القطاع الزراعي.
- ٢- توظيف التقنيات الزراعية المتقدمة في القطاع الزراعي والصناعي وتأهيل هذان القطاعان لما فيه المساهمة الكبيرة في حجم الانتاج الاجمالي.
- ٣- القيام بحملات توعية عن الاستثمار الزراعي والعمل في القطاع الزراعي.
- ٤- التأكيد على الدوائر ذات العلاقة باستيراد السلع الغذائية ان تكون بالموصفات والجودة المطلوبة.
- ٥- استخدام الموارد النفطية في تطوير القطاعات الاقتصادية وعلى مستوى القطاع الزراعي، يمكن الشروع بقياس المزارع او حقول الدواجن او حقول تربية الابقار والعجول من اجل توفير اللحوم والبيض والحليب ومشتقاته، هناك مقدرات وامكانيات مادية يمكن استثمارها.